บทความทางวิชาการ

دراسة تحليلية لأسباب سقوط الدولة الأموية

عبد الرزاق سليمان محمد أحمد*

ملخص

توضح هذه الدراسة الأسباب التي أدت لسقوط الدولة الأموية، وماهي الأحداث التي تسببت في زوالها، وهل جاء السقوط نتيجة لدوافع سياسية أم لدوافع أخرى، أو كان هناك انهيار من الداخل، وهل لوجود الأحزاب المتعددة التي ظهرت نتيجة لظهور الدولة الأموية دافعاً في انهيارها، وسوف أتبع في هذه الدراسة المنهج التاريخي في جمع الحقائق من مصادرها المختلفة، مع الاعتماد على المنهج التحليلي لبعض الأحداث، وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن تغيير نظام الحكم السياسي من الشورى إلى ولاية العهد والوراثة هي من الأسباب المباشرة في زوال حكم الدولة الأموية.

Abstract

This study shows the causes that led to the fall of the Umayyad period, and what are the events that caused the demise, it was falling due to political motives or for other motives, or there was a collapse from within, and whether the presence of multi-party, which emerged as a result of the emergence of the Umayyad period motive in its collapse, and will follow In this study methodology in collecting historical facts from various sources, with reliance on analytical approach to some of the events, have achieved through this study to change the political regime of the Shura Council to mandate the Covenant and genetics are the direct causes of the demise of the rule of the Umayyad period.

* دكتوراه في التاريخ، محاضر بقسم التاريخ والحضارة بمرحلة ماجستير جامعة جالا الإسلامية.

المقدمة

حكم بنو أمية الدولة الإسلامية من سنة 40 هـــ إلى سنة 132هـــ، وكان حكمهم غُرة في تاريخ الإسلام والعرب لماقاموا به من فتح الأقاليم، ونشر تعاليم الإسلام فيها، ولولا بعض الزلات من بعضهم لكان تاريخهم صاحب فضل في تاريخ العالم الإسلامي، فهم الذين أقاموا دعائم الدولة الإسلامية، وهم الذين نشروا الحضارة العربية، وهم الذين وضعوا القوانين والأنظمة والتشريعات والتراتيب الإدارية للدولة، ولهم الفضل في إقامة دولة العلم والتدوين، واظهروا الحركات الفكرية، فما هو السبب في سقوطهم؟ (طلس، 1958، ص:177).

وصول بني أمية للخلافة

كانت معظم الأحوال السياسية والاجتماعية وراء التطور في نظام الحكم عند الأمويين، بعد انتقال الخلافة إليهم في ظروف حرجة للغاية، وكما هو معروف فإن مجتمع شبه الجزيرة العربية وخاصة مجتمع المدينة فهو بدوي ولا يرضى أن يظل تحت حكم سلطة مركزية، لابد أن يشارك في نظام الحكم القائم، أما مجتمع الشام فهو صغير ومستقر ويخضع إلى النظام الملكي المستقر، وقد هيأ معاوية بن أبي سفيان المناخ الملائم لمثل هذا النوع من الحكم، منذ أن تولى حكم الشام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، فأصبحت له مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة وثقة كاملة في نفوسهم، لا يشاركه فيها أحد. (عويس،1987، ص:60).

وعند استيلاء الأمويين على الخلافة لم يُراعوا رأي كافة المسلمين أو الفرق، وهم يُدركون أنهم أخذوا الأمر بدون وجه حق، ولهذا السبب اتبعوا أنواعاً مختلفة لإخماد فتن المعارضين لهم بالمال حيناً وبالقوة حيناً آخر، وبالرغم من أنهم أقاموا خلافة بشكل لم يأتِ به المسلمون من قبل، وهي الخلافة الملكية وتعني حصر الخلافة في أسرة واحدة بالوراثة، لكنهم لم يستطيعوا وضع قواعد تستند عليها الدولة، فلم ينظموا جيشها ولا ماليتها ولا إدارتها، وصرفوا الأمور في كل عهد وفق ما تتطلبه الظروف، وكلّ ما واجهتهم عقبات وضعوا لها حلولاً مؤقتة بإعطاء المال أو إرسال الجيوش، وتركوا كثيراً من العقبات بدون حل، وعند ذلك تُطل المشاكل من جديد وتزداد الأمور تعقيداً مع كل خليفة يتقلد الحُكم، فكثرت الثورات واضطر الخلفاء إلى القضاء عليها بطرق زادتها تعقيداً، نتيجة لأن الرأي العالمي الإسلامي لايرى لهم فيها حقاً (زيدان، د.ت، ج4، ص: 120).

وينجح البيت الأموي في أخذ زمام الخلافة بالقوة والقهر، وليس برضا الآخرين ومشورتهم، وقد اعتمد خلفاء بني أمية على أهل الشام، الذين يعتبرون شيعتهم وأنصارهم على من ناوأهم من أهل العراق والحجاز، حتى نجحوا في هذا الأمر ورضي الناس بما حدث، والقلوب منطوية على ما فيها من كراهة إمارتهم. (بك،د.ت،ص:222).

ومن جانب آخر نجحوا في الجمع بين الرأيين فمن ناحية فرضوا النظام الوراثي في الحكم وذلك بمبايعة ولي العهد، ومن ناحية أخرى استمروا في نهج البيعة العامة والخاصة كقاعدة لإشراك

الناس في انتخاب خليفتهم، ولكن باتباع أنواع مختلفة من القهر والترهيب والإكراه في ذلك، ورأيهم في هذا التطور هو القضاء على الفتن والثورات التي انتشرت في طول البلاد، وأصيب المسلمون بها لفترة لا تقل عن ثمانية عشر عاماً، ولكثرة إزهاق الأرواح واستتراف معظم الأموال فكروا في أسلوب يُبعد المسلمين عن الخلافات مرة أخرى، فهداهم فكرهم إلى جعل الحكم وراثياً، فما فرضه بنو أمية من حكم وسارت عليه الدولة له مبرراته التاريخية، فضلاً عن أنه قد ابتدع في التاريخ الإسلامي، ومن المؤكد فإن له سلبياته. (عويس،1987، ص:75).

والجدير بالذكر أن الحكم الأموي امتد من سواحل الأطلنطي إلى بلاد الصين، ومن جبال القوقاز وما وراءها إلى خط الاستواء وما وراءه، ودخلت شعوب مختلفة في الإسلام فمنها السلالة السامية (العرب والسريان والكلدان) ومن السلالة الحامية (المصريون والنوبيون والبربر والسودان) ومن السلالة الآرية (الفرس واليونان والإسبان)، ومن السلالة التورانية (الترك والتتار)، وأصبح القرآن الكريم يُقرأ في سمرقند كما يُقرأ في قرطبة، ويتقابل الهندي مع السوداني في مكة للحج، وكلاهما يخضع لسلطة بني أمية، وتؤخذ الجزية من النوبة كما قررها عمر بن الخطاب، ومن الهند والصين على ما قدرها قتيبة، وأصبحت دمشق في نظر المسلمين كرومية في نظر أهل النصرانية. (علي، 1968، ص:413).

يتضح مما ذُكر وجود صلة قوية بين الأحوال السياسية والاجتماعية، وبين تطور نظام الحكم عند الأمويين، فتطور الأحوال السياسية يتمثل في الفتن التي تعرضت لها الخلافة الراشدة في أواخر أيامها، وخاصة عند مقتل الإمام علي، وبرزت هذه الفتن نتيجة لتطور الأحوال الاجتماعية التي تمثلت في ظهور جيل جديد يميل إلى حياة البذخ والترف، لتحقيق حياة تختلف عن حياة المسلمين الأولى، وكل ذلك بسبب دخول الموالي في الإسلام ظاهراً مع الاحتفاظ بديانتهم القديمة، فلم يرضوا بحكم العرب وعملوا على إثارة الفتن، ومع كل هذه الأحوال السائدة كان المناخ ملائماً لظهور حكم جديد يتفق مع هذه التطورات، فنجحوا في فرض نظام وراثي للحكم القصد منه إيجاد نظام ثابت ومستقر يسير به المسلمون، ولأجل القضاء على الفتن التي كانت بسبب الحُكم في الدولة الإسلامية، ومع ذلك ظهرت الفتن في كل مكان بقوة شديدة لأنهم جعلوا الخلافة وراثية فيهم، والقصد من ذلك الاحتفاظ بالحكم في أسرة تعمل لأجل حماية الدولة.

تطور نظام الخلافة عند الأمويين

وبعد حصول الأمويين على السلطة قاموا بتغيير شكل الصورة الحقيقية للدولة كُلياً، وخاصة بعد أن بدلوا نظام الخلافة وجعلوه وراثة في بيت بذاته، وتمكنوا من تحويل نظام الحكم في الدولة إلى نظام يعتمد على التوريث، مع الإبقاء على شكلية البيعة العامة والخاصة للمسلمين، وبهذا أصبحت الخلافة أقرب إلى السياسة منها إلى الدين، بعد أن جعلوها مُلكاً لهم، ومن دون

إشراك رأي المسلمين بشكل حقيقي وفعال، أدى إلى ضعفٍ في مسار الخلافة الأموية. (عويس، 1987، ص:60).

ونلاحظ أن البيت الأموي لم يتبع طرق ثابتة في اختيار الخليفة، وذلك لعدم وضع تشريع محدد لذلك، فأراد كل خليفة أن يعهد لابنه من بعده، فظهرت معارضة وطلبت منهم أن يختاروا رجلاً من غير بيتهم أو يختاروا ستة ليُنتخبوا من بينهم، أو يجعلوها شورى بين المسلمين، ورفض بنو أمية هذه الاقتراحات، واستخدموا معهم أسلوب القهر والتهديد، وفعلوا ذلك حتى لا تحدث منازعات في الخلافة. (ضرار، 1963، ص:151).

وازداد الأمر سوءاً بعد أن عهد مروان بن الحكم بولاية العهد إلى ولديه يلي أحدهما الآخر، وهما عبد الملك وعبد العزيز، وما أن وصل عبد الملك إلى عرش الخلافة، حتى هدم هذا المبدأ وقام بتحويل ولاية عهده إلى ابنه الوليد وعزل أخاه، وساعده في ذلك وفاة عبد العزيز، ثم عهد من بعد ابنه الوليد إلى ابنه الثاني سليمان. (الطبري،1407، ج5، ص: 610).

نستطيع أن نقول: إن شكل الخلافة الأموية أقرب إلى السياسة وأبعد عن الدين، بمعنى أنها تستند على السياسة في تقرير شؤونها، عكس الخلافة الراشدة التي كانت تستند على الدين شكلاً ومضموناً ، فاستمرت دون عقبات اعترضتها، أو بروز فرق سياسية أخرى تنافسها، ثم كفل لها ذلك نظاماً مستقراً، أما تعاقب الخلافة في بيت واحد قد أظهر ضعفها لظهور جماعات أخرى تطالب بها.

ظهور الفتن في الدولة الأموية

أظهر أبناء الصحابة رضوان الله عليهم معارضة صريحة لكل ما جاء به بنو أمية، لأنه مخالف للسُنة التي تنص على أن يكون الانتخاب وفق ما ذُكر في القرآن الكريم، بمعنى أن يصبح الاختيار بمبدأ الشورى، وترى أن كل من يكون ولياً للعهد غير جدير بالخلافة، ويعتبر هذا الحكم نوعاً من القيصرية والكسروية لنجاحهم في بيعة ابنائهم وإضفاء الشرعية عليهم والقصد من وراء ذلك إثبات مبدأ الوراثة في تعيين الخليفة، فيعتبر هذا سبباً مهماً في احداث النزاع داخل الأسرة الأموية على السُلطة. (سوى، 1413، ص: 50).

ويبدو أن نظام الحكم الوراثي الذي استحُدث في عهدهم لم يكن حلاً حاسماً لمنصب خلافة النبي (صلى الله عليه وسلم)، حتى أن أصحاب البيت الأموي أنفسهم تنازعوا على عرش الخلافة، وذلك في أواخر الدولة الأموية، دون احترام للمبدأ الوراثي مما دفع الدولة إلى الدخول في فوضى سياسية. (ماجد، 1976، ص: 308).

نستنتج من ذلك بداية تحول الحُكم الأموي من مبدأ ولاية العهد إلى مبدأ العهد لاثنين وإبقائها في فرع واحد من بقية البيت الأموي، ونتج عن هذا ظهور التحزب داخل الأسرة، وهذا ما أدي إلى عواقب وخيمة على الدولة فيما بعد.

وتسبب النزاع حول ولاية العهد في أول الأمر إلى خصام ونزاع يُحل بتفاهم الأمويين فيما بينهم، أو بإكراه بعضهم بعضاً، ثم تطور هذا النزاع إلى القتال فيما بعد. (فروخ، 1986، ص: 197).

كما تسبب مبدأ ولاية العهد لأكثر من اثنين إلى فتح الباب أمام الصراع بين الاخوة، وبذر الشقاق بينهما، ولا ينحصر هذا الشقاق على أولياء العهد فقط، بل يتعداهما إلى الأسرة الحاكمة والقادة والعمال وكبار رجال الدولة، لأن لكلا الطرفين أنصاراً يساندونهم ويريدون أن يصلوا للحكم حتى يستفيدوا من وراء ذلك. (طلس، 1958، ص: 179).

ويتضح أن لكل ولي عهد حزباً يناصره وبطانة تنشر دعوته، وربما ذهبت في منهجها السياسي أبعد من ذلك بإشعال العداوة في القلوب وإثارة الكراهية في النفوس، وكل ذلك بسبب النظام الثنائي لولاية العهد، الذي أصبح شراً مستطيراً وعاملاً كبيراً من عوامل عدم الاستقرار السياسي. (خليفة، 1931، ص: 22).

ويبدو على هذا الأساس انتقال الثورات من الشعب إلى البيت الأموي نفسه ، فبعد أن كانوا حزباً واحداً ضد كل من يريد انتقاص سيادتهم وأخذ خلافتهم، أصبحوا أحزاباً يعمل كل واحد من أجل تدمير الحزب الآخر، ومتى ما فسد الرأس فسدت الأطراف. (أبو النصر، 1962، ص: 233).

ويمكن أن نرى من خلال تلك الفتن التي برزت إلى السطح بسبب تغير نظام الحكم بين طوائف المسلمين المتعددة، أيضاً أدت إلى فتن أخرى داخل البيت الأموي نفسه، وتعتبر أشدُ خطراً من الفتن الأخرى، لأن كل فرد ينتمي إليه يريد السُلطة لنفسه ولأبنائه من بعده، فيعمل جاهداً لأجل ذلك، وكل هذا أدى في نهاية المطاف إلى انقسام البيت الأموي من الداخل.

ومع مرور الوقت برز اتجاه آخر لولاية العهد وهو أن يعهد الخليفة لأكثر من واحد ليخلفه في الحكم، ولكن كثيراً ما حاول الخلفاء رفض هذا الأسلوب، وذلك بإبعاد اخوته وجعل الخلافة في أبنائه، وقد أراد الوليد إبعاد أخيه سليمان من ولاية عهده لأجل ابنه، فلم يستطع تحقيق ذلك، ومثل هذه الأساليب لاتؤدي إلى استقرار النظام الحاكم واستمراره. (حتى، 1952، ص: 345).

وقد أشار الحجاج بن يوسف وقتيبة بن مسلم الباهلي على الوليد بأن يعهد لابنه بدلاً من أخيه سليمان، فصمت سليمان على مضض، وعندما تولى الخلافة أذاق صنوف العذاب لآل الحجاج، بأن يقتص لنفسه من أعدائه، وانتقم سليمان من محمد بن القاسم القائد الذي بسط نفوذ الدولة الأموية على الهند والسند، كما انتقم من قتيبة بن مسلم الذي أدخل نفوذ الدولة على بلاد ما وراء النهر، واستمر البيت الأموي على هذه الوتيرة في خلافته، حتى أحدثت تصدعاً وتحزباً في البيت الأموي. (ابن خلدون، 1413، ج3، ص: 82).

يمكن أن نقول: إن زوال هيبة الحكم الأموي بدأت منذ صراع الاخوة على الخلافة، وظهور بوادر الانقسام والتحزب داخل البيت، ويدل ذلك على انهيار البيت الحاكم من الداخل،

أما الانتقام من القواد الذين نشروا الإسلام وأوصلوا الدولة الأموية إلى بلاد لم يُكن العرب يفكرون فيها من قبل فيدل على فقد هيبة حكم الدولة من الخارج.

و لم يتعظ سليمان بما حدث له من قبل، فولى عهده كلاً من عمر بن عبد العزيز ثم يزيد بن عبد الملك، الذي تولى الخلافة بعد مقتل عمر بن عبد العزيز، وفعل نفس الشيئ في ولاية العهد، فولى عهده إلى أخيه هشام ثم ابنه الوليد، وأراد هشام بعد ذلك خلع الوليد، فزادت البغضاء بين هشام والوليد، واتفق كثير من القواد مع هشام في الرأي، لكنه مات قبل تنفيذه، فانتقم الوليد من كل شخص رأى ذلك، وخاصة من الخصوم الذين عليهم الاعتماد التام في إشادة بيتهم، ومنهم بنو عمه وكبار أهل بيته. (بك، د.ت، ص: 223).

وازدادت المسألة تعقيداً عندما تطلع أبناء البيت الأموي من غير الأسرة الحاكمة إلى ولاية العهد، وهم بنو عمومتهم إلى الاستئثار بالسلطة لأنفسهم، وهذه أقصى مراحل الهدم والانقسام لهيبة الدولة الأموية، وحدث ذلك في عهد الخليفة الوليد بن يزيد بن عبد الملك، فخرج عليه ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك، وانتهى النزاع بينهما بقتل الخليفة الوليد عام 126هـ، ثم تولى يزيد بن الوليد عرش الخلافة. (المسعودي، د.ت، ج3، ص: 157).

واضطربت الأحوال في عهده فكثرت الفتن، وأراد أهل حمص أخذ الثأر ممن قتل الوليد، وحذا حذوهم أهل فلسطين فطردوا واليها، وسلموا أمرهم إلى يزيد بن سليمان بن عبد الملك، وزادت الفتنة في الأردن والعراق وخراسان فتقلص نفوذ الخليفة في تلك الولايات، و لم تزد مدة ولايته عن خمسة أشهر واثنين وعشرين يوماً، وقد مات يزيد بعد هذه الشهور وأوصى بالخلافة من بعده لأخيه إبراهيم. (شلبي، 1966، ص: 104).

ولكن إبراهيم لم يجد البيعة بالخلافة إلا من أهل دمشق، فأصبح حاكماً غير معترف به إلا في وسط فئة قليلة، فلم يستقم له الأمر وخرج عليه مروان بن محمد، وكان حينها والياً على أرمينية والجزيرة، فتوجه إلى دمشق ودخلها منتصراً، وأخذ البيعة لنفسه ويعتبر آخر الخلفاء الأمويين، وفي عهده كان سقوط الدولة الأموية. (ابن خلدون، 1413، ج3، ص: 136).

وعلى ضوء ما تمت مناقشته أصبحت النتيجة الطبيعية لنظام التعاقب على السُلطة هي تصدع الأسرة الأموية إلى حزبين متنازعين، حزب الخليفة القائم وحزب ولي العهد المخلوع، وكل منهما له أنصار يعملون على تدمير الطرف الآخر إلى أن هُلكوا جميعاً، ولايُعرف من بين الخلفاء الأمويين الأربعة عشر إلا أربعة منهم تولى أبناؤهم الحكم من بعدهم، وهم معاوية ويزيد الأول ومروان الأول وعبد الملك، ويؤكد هذا مسألة الانقسام في البيت الأموي وبالتالي عدم الاستقرار في حكم الدولة. (سعداوي، 1967، ص: 212).

وقد تم تعيين أولياء العهد في حياة الخلفاء ماعدا رأس الدولة وهو معاوية بن أبي سفيان، الذي اختاره أهل الشام فانتصر بهم حتى تم له الأمر، ومروان بن الحكم الذي بايعه بعض أهل الشام وذلك بعد موت معاوية الثاني الذي ترك الأمر شورى للناس ليولون أمرهم من يشاءون، ويزيد بن الوليد بن عبد الملك الذي خرج على ابن عمه الوليد بن يزيد حتى قتله وحل محله،

ومروان بن محمد دعا إلى نفسه بعد وفاة يزيد بن الوليد ، فأخذ البيعة من البعض وامتنع الباقون عن ذلك، فضرب بمن كان معه من عارضه وخاصمه ويُعتبر آخر خلفاء بني أمية. (شلبي، 1966، ص: 107).

ويتضح من خلال ذلك أن نظام الوراثة عن طريق البيعة الذي أخذ به الأمويون في دولتهم أصبح نقمة عليهم، وأفسد خلافتهم، وكان سبباً في الاختلاف والشقاق بين الإخوة، ثم تحول إلى صراع بين أفراد البيت الأموي بصفة عامة، فمتى ما اختلف الحزب الحاكم فيما بينه نتج عنه صراع الأطراف، وينذر بقرب الانحلال والانهيار. (أبو النصر، 1962، ص: 233).

يمكن أن نلاحظ مما تقدم أن استخدام خلفاء بني أمية لإسلوب القوة والقهر مع المعارضين لهم والذين لم يرضوا بهذا النوع من الحكم، والذي لا يتفق مع نصوص الشريعة الإسلامية، أنهم لم يُدركوا مدى خطورة جعل الخلافة وراثية في بيت بعينه على مستقبل الدولة، وقد ظهرت بعد مدة وجيزة من خلافتهم أن أدى هذا النظام إلى انقسام في البيت الأموي نتيجة لاختلاف الحزب الحاكم فيما بين أفراده، وهذا يوضح على أن البيت الأموي سيواجه مصاعب سياسية جمة لتطبيق هذا النظام من كل الاتجاهات

ظهور الأحزاب السياسية

الخوارج

ويرجع ظهور الأحزاب السياسية كالخوارج والشيعة إلى تلك التطورات والفتن التي ظهرت في الدولة الأموية، فالخوارج قوم اتصفوا بالإقدام والشجاعة، لايصمد أمام وجههم عما عزموا على تنفيذه شيئ إلا أن يكون فيه فناؤهم، أما الشيعة فعددهم كبير ومن السهل تحريك القلوب نحو نصرتهم، لما لهم من عظيم القدر في الإنتساب إلى بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وقوم هذا قدرهم لايكون لهم الملك إلا إذا اعتمد على حُسن السياسة، وانضمت إليه القلوب التي تشايعه، والتي شهرت سيوفها لنصرته، فإذا حل الخرق محل الرفق والقسوة محل الدين فسرعان ما تتحرك تلك القلوب من مخادعها، فإن صادفت قوة عادت بالفشل وانتظرت فرصة أخرى، وإن صادفت شمل خصومها متفرقاً قهرته وقضت عليه. (بك، د.ت، ص: 222).

ويرى الخوارج أن منصب الخلافة يكون لأصلح الناس له، دون الاهتمام بالعنصرية أو القبيلة أو النسب، فالجميع سواسية لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى، وبهذا ينفي الخوارج وجوب الخلافة في قريش أو في آل البيت أو في الأمويين، ولذلك وقف الخوارج في صف المعارضة للبيت الأموي، مرددين قولهم بأن معاوية وآل بيته أخذوا الخلافة من الأمة بدون وجه حق، وحرموا منها من يستحقها ويكون كفؤاً لها. (العدوي، 1976، ص: 227).

ويرفض الخوارج حصر الخلافة في قريش، وحصرها في آل البيت بأن تكون بالتعيين أو الوصية، والشرط الوحيد لتولي الخلافة في رأيهم بأن قالوا: (وإنما ينبغي أن يلي أمر المسلمين إذا

كانوا سواء في الفضل أبصرهم بالحرب وأفقههم في الدين، وأشدهم اضطلاعاً بما حمل). (الطبري، 1407، ج5، ص: 175).

ويشترط الخوارج شرط الحرية في تولي منصب الخلافة، لكن عند دخول أعداد كبيرة من غير العرب في الإسلام غيروا في شروط منصب الخلافة، فأصبح شرط العدل أساس الحكم في الإسلام بدل الحرية، وزادوا شرط الاشتراك مع الخوارج في مذهبهم السياسي، وأصبحوا بذلك مصدر خطر على الدولة الأموية. (ضرار، 1963، ص: 153).

ويعتبر الخوارج من الأحزاب السياسية المناهضة للحكم الأموي، فحاربته وقارعته بالسيف طوال فترة حكمهم، ورغم محاولات الأمويين اخضاع الخوارج والقضاء على ثوراتهم، لكنهم استمروا في حروبهم ضد الأمويين، إلا أن هذه الاضطرابات وبدون شك أضعفت الدولة وأدت إلى خراب البلاد، وكانت من الأسباب المؤدية إلى زعزعة الحكم الأموي، وظل الخوارج شوكة دائمة في جسم بني أمية، بدأت معهم وظلت حتى سقوط دولتهم. (حمادة، 1408، ص: 25).

نرى أن الأمويين وضعوا مبدأ ولاية العهد لدولتهم ليصبح الحكم في أسرتهم ولابعاد المسلمين عن الصراع السياسي من أجل السُلطة، فاستخدموا القوة مع الذين رفضوا هذا النوع من النظام السياسي، وعملوا على إخماد هذه الإضطرابات المنتشرة في طول البلاد وعرضها، ولم يعتقدوا ظهور فتنة تُهدد استقرارهم و تُصبح مصدر خطر على دولتهم وتعمل على إزالتها، فلم تكن لديهم نظرة ثاقبة للأحداث السياسية، فتغييرهم لنظام الحكم نتجت عنه أمور عظيمة فيما بعد.

الشيعة

كما يدور الخلاف بين الأمويين والشيعة حول الخلافة أيضاً، ويعتبر ذلك من المحن التي لحقت بالإسلام وبسببه تفرق جمع العرب وتمزق الإسلام أو كاد، ولهذا السبب يقول ابن خلدون: (جرت حروب أبيحت بسببها الأموال والدماء، وتشعبت منها آراء ومذاهب، وسرى الاعتقاد بالمهدي المنتظر عند الشيعة إلى أهل السنة، وبإسمه قامت أو حاولت أن تقوم دول في المغرب في القرون اللاحقة). (ابن خلدون، 1413، ج3، ص: 208).

ويتفق الشيعة على وجوب وجود إمام له سلطات زمنية ودينية معاً، ولابد أن يكون هذا الإمام أحد أبناء بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو من آل البيت عموماً، ويختلفون فيما بينهم حول كيفية الاختيار الفعلي للإمام، وطرق تعيينه في منصب الخلافة، ومدى سلطاته الزمنية والدينية الممنوحة له، وكانت بعض الفرق تدعو إلى المنتمين إلى الرسول مباشرة، بينما هناك فِرق اكتفت بالدعوة لأبناء عمومته، على درجات مختلفة من القرابة، وتستخدم الفرق الشيعية الثورة المسلحة أو الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها. (شعبان، 1987، ص: 198).

وقد استعمل الشيعة أيضاً الإيمان الكامل بالمهدي المنتظر في ثوراتهم المتعددة ضد الأمويين، والمهدي في رأيهم شخص يظهر في آخرالزمان يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً، ويقول

المستشرق فان فلوتن: (إن الاعتقاد بظهور المهدي وانتظاره لم يقتصر بادئ الأمر على آل البيت وحدهم، بل أخذ هذا الاعتقاد يذاع وينتشر بين المسلمين وذلك لازدياد نفوذ الشيعة وانتشاره، وقد انتشرت فكرة المهدي المنتظر لدى أهل السنة، حتى محت ذكرى غيره من المهديين وكان بعض الناس بانتظارهم، كالسفياني والقحطاني وغيرهما، ولا شك أن التنبؤ بهؤلاء وانتظارهم لم يتلاش تماماً من نفوس المسلمين وإنما صار هؤلاء بالنسبة إلى المهدي المنتظر كالدجال بالنسبة للمسيح، لذلك كان من المعقول أن يظهر عليهم ذلك المهدي، ويهزمهم هزيمة ساحقة، وينتصر عليهم انتصاراً مبيناً). (فلوتن، 1934، ص: 121).

ويختلف الشيعة في أهدافهم اختلافاً كاملاً عن الخوارج، وإن كانوا نشأوا معهم في الثورة على عثمان، فهم يعارضون حكم الأمويين معارضة تعتبر أشد من معارضة الخوارج لهم، ولكن المبدأ الذي من أجله يعارضون يختلف عن المبدأ عند الخوارج، فالشيعة لايعارضون حكم الأمويين لأنهم مستبدون ظالمون جائرون لايحكمون بما أنزل الله، فتعتبر هذه الأمور ثانوية عند الشيعة، ولكنهم يعارضونهم لأنهم اغتصبوا الحق من أهله، فأحق الناس بالخلافة بعد الرسول (صلى الله عليه وسلم) في نظرهم هم آل البيت وخاصة علي بن أبي طالب وسلالته من فاطمة، وهذا حق لا جدال فيه بالنسبة للشيعة. (حمادة، 1408، ص: 26).

ونرى أن الثورات الداخلية التي كان سببها الشيعة في عهد الدولة الأموية والتي استمرت حتى نهاية حكمها ترجع إلى تمسك الشيعة بحق آل البيت في الخلافة من بني أمية، وكان الخلفاء لايقومون بتتبع العدل والانصاف في أعمالهم، ولايلتزمون بالسير على كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وكانوا بهذا يساعدون الشيعة في ثوراتهم، ويجعلون من سياستهم الممتزجة بمصالحهم الشخصية حجة للشيعة عليهم ودليلاً قوياً لثوراتهم. (أبو النصر، 1962، ص: 334).

وقد استغل الشيعة الأحوال السائدة في عهد مروان بن محمد ، وكانت فرصة مواتية لتحقيق أهدافهم ونشر دعوتهم، وخاصة أن هذا الخليفة استمر في اتباع سياسة الاستغلال المالي، والذي كان سبباً في الثورة الشعبية، وركز دعاة الشيعة في حملتهم هذه على المطالبة بإنهاء حكم الأمويين، والدعوة إلى أخذ حقهم الشرعي في الخلافة، ولقيت هذه الدعوة صيتاً ذائعاً وقبولاً كبيراً في أقاليم خراسان وبلاد ماوراء النهر، حيث ارتبط الصراع الطبقي للفئات العاملة بحب التخلص من الحكم الأجنبي. (بلياييف، 1973، ص: 253).

ويتضح من كل ذلك أن الشيعة هم الذين اسقطوا دولة بني أمية في نهاية الأمر، وذلك لأن حزبهم كان منظماً تنظيماً دقيقاً، وهو بمثابة المنظمة السرية لها رؤساؤها في الأقاليم، وأموالها التي تجمع من أعضائها، و لم يصل الأمويين إلى حقيقة زعيم هذا الحزب، حتى وقع خطاب من إبراهيم بن محمد إلى أبي مسلم الخراساني في أيديهم، فأمر مروان بالقبض على إبراهيم وكان بالحميمة بالشام على طريق الحج، واحضر إلى مروان فأمر بحبسه ثم قتله. (شلبي، 1966، ص: 35).

ومن جهة أخرى انقسم الشيعة إلى قسمين بعد مقتل إبراهيم، جماعة تحت قيادة أبو سلمة الخلال، وهؤلاء يريدون الخلافة لأبناء علي، ولكنهم لم يكونوا متأكدين من نجاح الحركة التي

يتزعمها الخراسانيون، أما المجموعة الثانية بايعت حسب وصية إبراهيم لأخيه أبي العباس الذي أصبح رأس الشيعة ووافقهم أبو سلمة على هذا الاختيار، وهكذا اجتمعت كل هذه الأسباب وعملت على اسقاط الدولة الأموية في نهاية المطاف، ومن الواضح أن الدولة لم تستطع مواجهة هذه الضربات التي ازدادت خطورتها آخر الأمر وقضت عليها. (حتى، 1952، ص: 285).

يعتبر تنظيم الشيعة دقيقاً جداً، فهو يستند على أتباعه الموجودين بالعراق وخراسان ويعتمد عليهم زعماء الحميمة، وهم ورثة علي بن أبي طالب في شخص هاشم بن محمد بن الحنفية، بالإضافة إلى حقهم بوصفهم ورثة للعباس بن عبد المطلب في شخص علي بن عبد الله بن العباس، وعمل هؤلاء بسرية تامة وهم ساخطون على البيت الأموي الحاكم على اسقاط هذه النظام، وبداية الدولة العباسية.

ويبدو أن للخوارج والشيعة دوراً في أحداث الدولة الأموية، فلكل حزب نظرية خاصة في الخلافة، فلم تجمعهم مبادئ غير البغض والحقد للأمويين، وكان لحروبهم مع الأمويين إيقاف للتوسع الأموي في الفتوحات، ومصدر خطر على الخلفاء الأمويين، لأن الخلفاء كانوا مضطرين لإرسال الجيوش وبها أكفأ الجنود، وعلى رأسهم أفضل القواد لاخماد هذه الاضطرابات التي تهدد الأمة من الداخل، وبهذا لا يأتي الاستقرار الذي يمكن الخلفاء الأمويين من إرسال الجيوش إلى الأعداء الحقيين، فكبدت هذه الحروب الدولة الأموية الكثير من الأموال والرجال الذين يُعتمد عليهم في الفتوحات التي كان لابد من خوضها لنشر الدعوة، وإقامة الحجة والقضاء على الأعداء الذين يمنعون الناس من الدخول في دين الإسلام ، فاضطرت الدولة الأموية أن تحارب في جبهتين، وأن ترسل جيوشها حتى تقضي على الثورات الداخلية لتحقيق الانتصارات الخارجية. (الوكيل، 1995، ص: 56).

سقوط الدولة الأموية

يروى عن بعض شيوخ بني أمية عقب زوال حكمهم، لماذا كان زوال ملككم ؟ فقال: (إنا شُغلنا بلذاتنا عن تفقد ما كان تفقده يلزمنا، فظلمنا رعيتنا، فيئسوا من إنصافنا، وجار عمالنا على رعيتنا، فتمنوا الراحة منا، وتحومل على أهل خراجنا فجلوا عنا، وخربت ضياعنا فخربت بيوت أموالنا، ووثقنا بوزرائنا فآثروا مرافقهم على منافعنا، وأمضوا أموراً دوننا أخفوا علمها عنا، وتأخر عطاء حندنا فزالت طاعتهم لنا، واستدعاهم عدونا فظافروه على حربنا، وطلبنا أعدؤنا فعجزنا عنهم لقلة أنصارنا، وكان استتار الأخبار عنا من أوكد أسباب ملكنا). (المسعودي، د.ت، ج2، ص: 159).

ونستطيع أن نُجمل أسباب سقوط الدولة الأموية في النقاط التالية:

1/ عدم شرعية حُكم الخلافة الأموية لاتباعهم النظام الوراثي وولاية العهد في حُكم المسلمين.

2/ نظام الوراثة يُعطي الحق لانفصال الموالي بأقاليمهم البعيدة عن عاصمة الدولة الأموية.

3/ ظهور الأحزاب السياسية بسبب عدم تقبُل هذا النوع من الحكم الجديد على المسلمين.

4/ قيام الجمعيات السرية لتدبير المؤامرات للقضاء على بني أمية.

5/ انتشار الثورات في مناطق الدولة المتعددة لإنهاء فساد الحُكم الأموي.

6/ استقرار الدولة الأموية يتمثل في العودة للحُكم الإسلامي الحقيقي بتطبيق نظام الشورى.

7/ اختيار الخليفة من أفضل المسلمين علماً وورعاً وعدلاً.

8/ تتجنب الدولة أي حروب أو انقسامات داخلية أو خارجية إذا اتخذت نظام الشورى مبدأً للحُكم.

9/ تتغير نظرة الخوارج والشيعة إلى حُكم الدولة الأموية، ولن تظهر نظرياتِهم المُتعددة التي أدت لسقوط الدولة في نهاية الأمر.

10/ عدم ظهور أحزاب سياسية كالخوارج أو الشيعة وظهور نظرياتهم السياسية المُتعددة بالإضافة لثورات الموالي نسبة لإلتزام الخلفاء الراشدين بمبدأ الشورى لحُكم المسلمين.

وهكذا يمكن أن نؤكد أن هذه التطورات التي اتسم بها العهد الأموي وتسببوا فيها منذ بداية قيام الدولة وحتى نهايتها، من أجل تطوير نظام الحكم السياسي من الشورى إلى نظام الوراثة وولاية العهد في دولة ناشئة لم يتجاوز عمرها أربعين عاماً حتى تُجنب المسلمين أي صراع سياسي كما حدث عند بداية دولتهم، ولكن نتج عن ذلك التغيير بروز أفكار سياسية لم تكن موجودة من قبل في أذهان العرب واختلطت بالدين، فكان هذا دافعاً للتصدي لهذه الدولة التي جاءت بأفكار لاتتوافق والروح الإسلامية العربية، ووجدت حركات المعارضة الدعم والمساندة من الموالي الذين لم يُرحبوا بحكم العرب، ولكن كان هدوءهم لقوة الخلافة الراشدة، وجاء هؤلاء وأشعلوا ثورتهم وتسبب كل ذلك في الأحداث التي شهدها العصر الأموي، فلم تستطع هذه الدولة الاستمرار طويلاً في حكم المسلمين.

المصادر والمراجع

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ولي الدين. 1413. **العبر وديوان المبتدأ والخبر**. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو النصر، عمر. 1962. **الأيام الأخيرة للدولة الأموية**. بيروت: منشورات المكتبة الأهلية.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. 1407. **تاريخ الأمم والملوك**. بيروت: دار الفكر.

العدوي، إبراهيم أحمد. 1976. **التاريخ الإسلامي آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي. د.ت. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. بغداد: المكتبة العصرية.

الوكيل، محمد السيد. 1995. **الأمويون بين الشرق والغرب دراسة وصفية وتحليلية للدولة الأموية**. دمشق: دار القلم.

بك، محمد الخضري. د.ت. **محاضرات في تاريخ الأمة الإسلامية (الدولة الأموية)**. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

بلياييف، ي.أ. 1973. **العرب والإسلام والخلافة العربية**. نقله للعربية أنيس فريحة ومحمود زايد. بيروت: الدار المتحدة للنشر.

حتى، فيليب خوري. 1952. **تاريخ العرب**. نقله للعربية محمد مبروك نافع. القاهرة: دار العالم العربي.

حمادة، محمد ماهر. 1408. **دراسة وثائقية للتاريخ الإسلامي ومصادره من عهد بني أمية حتى الفتح العثماني لسورية ومصر**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

خليفة، حسن.1931. **الدولة العباسية قيامها وسقوطها**. القاهرة: المطبعة الحديثة.

زيدان، جرجى. د.ت. **تاريخ التمدن الإسلامي**. راجعها وعلق عليها حسين مؤنس. دار الهلال.

سعداوي، نظير حسان. 1967. **الدولة العربية الإسلامية**. القاهرة: دار النهضة العربية.

سوى، خير الدين يوجه. 1413. **تطور الفكر السياسي عند أهل السنة**. إشراف عبد العزيز الدوري. عمّان: دار البشير.

شعبان، محمد عبد الحي محمد. 1987. **صدر الإسلام والدولة الأموية**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.

شلبي، أحمد. 1966. **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

ضرار، ضرار صالح. 1993. **العرب من معين إلى الأمويين**. د.ط.

طلس، محمد سعد. 1958. **تاريخ الأمة العربية عصر الاتساق تاريخ بني أمية في المشرق**. بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر.

علي، محمد كرد. 1968. **الإسلام والحضارة العربية**. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

عويس، عبد الحليم. 1408. **بنو أمية بين الضربات الخارجية والإنهيار الداخلي**. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

فروخ، عمر. 1986. **تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية**. بيروت: دار العلم للملايين.

فلوتن، فان. 1934. **السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية**. ترجمه وعلق عليه حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم. القاهرة: مطبعة السعادة.

ماحد، عبد المنعم. 1976. **التاريخ السياسي للدولة العربية (عصر الخلفاء الأمويين)**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.